الدور القيادي للمملكة تحت قيادة خـــادم الحـــرمين الشـــريفين

د. عبدالعظيم محمود حنفي

إن سياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية تدور في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، والمملكة لم تكن في يوم من الأيام ومنذ تأسيسها دولة هامشية، ولن تكون كذلك، وهذا قدرها، ومن الواجب والحكمة ملء هذا الدور بشكل فعال ومؤثر. فدورها القيادي في العالم الإسلامي لا يمكن أن يجعل منها دولة هامشية مهما حاولت أو تمنّت الأطراف الأخرى، ودورها القيادي في العالم العربي ينبع من كونها من أكبر الدول العربية وأوسعها من حيث الإمكانات والمكانة، كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم، وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

وتشير معطيات الموقف الاستراتيجي في منطقة الخليج إلى تطوير الدور السعودي وفق رؤية حكيمة لخادم الحرمين الشريفين وفقاً لما تتطلبه المرحلة الحالية من مراحل تطوّر النظام الإقليمي، إذ تحاول حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لمقدراتها تفعيل وتعزيز الدور الإقليمي بما يؤدي إلى تحقيق التوازن في جميع عناصر التوازن الاستراتيجي، ومواجهة اختلالات توازن الرعب نتيجة وجود قوة نووية في الشرق الأوسط هي إسرائيل وقوة إقليمية تسعى بكل جهدها لإنتاج القنبلة النووية.

ومن مخرجات البيئة الإقليمية الخليجية المضطربة، زيادة العوامل التي تسبب الإرهاب التي تنطلق من الدول المجاورة، مثل: العراق، وإيران، واليمن، وتهديدات المنظمات الإرهابية.

فمن الحقائق البدهية المسلّم بها أن الأمن والتنمية صنوان لا يفترقان، فكما يُقال: لا تنمية بدون استقرار، ولا استقرار بدون أمن، وقد تنبهت المملكة العربية السعودية لهذه الحقيقة منذ بدايات توحيدها، ولقد أولت المملكة هذه المسألة جل اهتمامها ممثلة في الأمن السعودي الذي يضطلع بالدور الأساسي والرئيس في حفظ الأمن، والعمل على تعميمه، والمحافظة على راحة وطمأنينة المواطنين والمقيمين، وقد تضافرت العديد من العوامل التي أسهمت فيما وصلت إليه من أمن واستقرار يُضرب به المثل، مما مكّن المملكة مع عوامل القدرة الشاملة للمملكة من توفير الاستقرار والأمن بفضل القوات العسكرية التي تمتلكها، ليس من الناحية العددية بل من الناحية النوعية التي تستمد قوتها من طبيعة الشعب الدفاعية عن معتقده وذاته واستقلاله، كما أنها اكتسبت خبرات من المعارك والحروب الإقليمية التي شاركت فيها بما تمتلكه من تقنيات عسكرية أساسية ومكتسبة مكّنتها من محاربة الإرهاب والدفاع عن أرضها ونظامها. وذلك عبر تبنّي السياسة الدفاعية السعودية التي بنيت على قناعة المملكة بأن البيئة الخارجية ينتج عنها تهديدات ينبغي درأها وفرصاً ينبغي اكتسابها، وهو توازن دقيق للغاية في إطار نظرة القيادة الحكيمة، تلك النظرة الكلية والشاملة لأهمية المملكة، وفي التوظيف الاستراتيجي لموقع المملكة، مع استثمار المعطيات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية التي ترتبط بالقدرات الديموجرافية والسياسية والعسكرية والحضارية للمملكة، وتحديد التوجّه السياسي والفكري بما يتفق مع تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية، ووضع نتائج هذه المتغيرات في أطرها الصحيحة، والتعامل معها وفقاً لما تقتضيه المصلحة السعودية العليا.

وكانت المملكة العربية السعودية محل تقدير وإعجاب العالم أجمع، في مجال تميّز المملكة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد كتبت جريدة (الأبزيرفر) مقالة عبّرت فيها عن رأيها، في أن لدى الرياض مفتاح هزيمة القاعدة في اليمن، وأن الائتلاف الذي تم بين المتطرفين اليمنيين والسعوديين قبل عامين ليشكلا معاً ما يُعرف الآن بـ (تنظيم القاعدة في بلاد اليمن) قد حقق نجاحاً، ومضت قائلة: إن ذلك ما تشير إليه الشحنتان المشبوهتان اللتان أرسلتا على متن طائرتي شحن من اليمن مؤخراً. وقد وصف سير (جون سوارز) - رئيس المخابرات البريطانية الخارجية - هذا التنظيم بأنه يمثل مصدر خطر لا يقل عن خطر ذلك الخطر الإرهابي الصادر من أفغانستان أو باكستان، وقالت الجريدة: إن أجهزة المخابرات السعودية، وكذلك وحدة مكافحة الإرهاب قد تمكنت من تطوير قدراتها وخبراتها في التعامل مع المتطرفين والإرهابيين، وأن السعودية وأجهزة أمنها منعتا انفجار طردين يحويان مادة (ترينيترات بنتيريثريتول) المتفجرة، والتي استخدمت في محاولة فاشلة لتفجير طائرة فوق أراضي الولايات المتحدة المتحدة في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩م، وكان الطردان مُعدّين بطريقة متقنة، بحيث تم إيصال دائرة كهربائية مغلقة بشريحة هاتف محمول أخفيت داخل الطابعتين. وأشادت صحف العالم بالتجربة السعودية في مكافحة الإرهاب، وأنها نجحت فيما فشلت فيه الدول العظمى والكبرى في العالم، كما اتصل الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بخادم الحرمين الشريفين في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠م، ووفقاً لما جاء بموقع وزارة الخارجية الأمريكية، فقد: «تحدث الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) إلى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز وبحث معه الخطة الإرهابية التي تم إحباطها في مطار (إيست ميدلاندز) البريطاني، وفي دبي، وعبّر الرئيس الأمريكي عن عظيم تقديره للدور الحاسم الذي لعبه مسؤولو مكافحة الإرهاب السعوديين في تفادي محاولة القيام بالهجوم، وللعلاقة العميقة والدائمة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية».

ودبجت مقالات أخرى لكبار الكتاب في أكبر وإعرق الصحف العالمية مشيدة بالتجربة السعودية في مكافحة الإرهاب، وعنونت إحدى المقالات قائلة: «السعودية تملك مفاتيح هزيمة تنظيم القاعدة في اليمن»، وتناولت صحيفة (الديلي تليجراف) الموضوع في افتتاحية الصحيفة التي وصفت اليمن بـ (الأرض الخصبة للإرهاب)، وأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والذي يتخذ من اليمن مركزاً أساسياً له، بات يشكّل خطراً رئيساً على العالم الغربي، إذ إن حادثة الطرود المفخخة هي الأولى منذ عام ١٩٨٨م التي ينجح فيها الإرهابيون في زرع متفجرات في طائرات شحن»، وتقول الصحيفة إن هذه الحادثة «تؤكد التحذيرات السعودية بأن منظمات إرهابية تتخذ من شبه الجزيرة العربية مقراً لها تخطط لتنفيذ موجة جديدة من التفجيرات»، كما أشارت إلى التحذيرات التي صدرت عن الاستخبارات السعودية بإمكان حصول هجمات على دول غربية، وأن أيادي المملكة لاتمحى ويجب شكرها والاستماع إلى تجربتها والإفادة منها.

ومما لا شك فيه أن تجربة المملكة العربية السعودية الخاصة مع الإرهابيين ساعدتها على تطوير أدوات مراقبة قوية، وشبكة واسعة

من المخبرين والعملاء الذين أصبحوا ذوي أهمية بالغة في المعركة العالمية علي الإرهاب، ويقول (ثيودور كاراسيك) المحلل العسكري في معهد الشرق الأدنى والخليج: «لقد كثّف السعوديون جهودهم حقاً في اليمن، وأنا لديَّ انطباع أنهم قد تمكّنوا من اختراق تنظيم القاعدة، بحيث أصبح بإمكانهم تحذير الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين وغيرهم حول المؤامرات التي يخطط التنظيم للقيام بها قبل وقوعها». ووفقاً لمسؤولين في الاستخبارات الغربية، فإن الاستخبارات السعودية حذّرت الحكومة الفرنسية من أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يخطط لشنّ هجوم إرهابي محتمل على أراضيها، كما قدمت المملكة تقارير استخباراتية مماثلة عن تهديدات وشيكة لبلدين أوروبيين آخرين - على الأقل - خلال السنوات القليلة الماضية، ولقد لعبت المملكة دوراً هاماً في التعرُّف على الإرهابيين في باكستان، والصومال، والعراق، والكويت.

وهذه هي آخر مساهمة في سلسلة من المساهمات التي قدمتها الاستخبارات السعودية في هذا الإطار.

ويتلاقى هذا الدور النبيل والأخلاقي والمسؤول - الذي يعكس الدور العالمي الخلاّق للمملكة - مع تعاظم الدور العالمي للمملكة من خلال دخولها إلى مجموعة العشرين الدولية، التي تضم أقوى عشرين اقتصاداً حول العالم، وهو ما شكّل زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به المملكة في الاقتصاد العالمي، كونها بلداً قائماً على قاعدة اقتصادية وصناعية صلبة، كما أكّد مكانتها في المحفل الاقتصادي الدولي، والتزامها بالاستمرار في أداء دور فاعل وإيجابي لتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من عدم ثبات السياسات الخارجية بشكل عام، وتغييرها وفقاً للمصالح السياسية، إلاّ أن للسياسة السعودية ثوابتها التي لا تحيد عنها، الأمر الذي أكسبها حضورها المتميز ودورها المؤثر، فالتحرك السعودي لا تعنيه الأيديولوجيات المطروحة - مهما ارتفع ضجيجها - بقدر ما يهتم بتحقيق المصالح العربية، وذلك من خلال التنسيق مع القوى الإقليمية والإسلامية المؤثرة لاحتواء الأزمات التي تلقي بتداعياتها الخطيرة على المنطقة، فضلاً عن انتهاج سياسة التدخل المتوازن في الملفات الشائكة، بحيث تظل على مسافة واحدة من جميع فرقاء النزاع، تجسيداً لمبدأ سعودي أصيل يتمثل في الابتعاد عن سياسة الأحلاف والمحاور.

ويحفظ التاريخ على مساحة واسعة من صفحاته الأدوار التاريخية للمملكة العربية السعودية في نصرة القضايا الإسلامية والعربية، ولمّ شمل العرب والمسلمين، وقد كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي حظيت بالاهتمام الشديد والدعم المتواصل من الحكومات السعودية المتعاقبة، فعلى مدى عقود عديدة والمملكة العربية السعودية تبذل جهوداً جبارة في نصرة الحق الفلسطيني والدفاع عن القضية العادلة لهذا الشعب ودعمه ومساندته وتقديم

العون له في كل مجال.

ولا أدل على ذلك من الجهد الذي قام به خادم الحرمين الشريفين، والتوظيف الاستراتيجي المتميز لموقع المملكة ومكانتها نصرة للقضية الفسطينية في إدارة حكيمة ورؤية ثاقبة للإدارة الواعية لأزمة العدوان الإسرائيلي على غزة، الذي بدأ يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨م، حيث بادر (يحفظه الله) إلى الاتصال بالرئيس الأمريكي طالباً وقف العدوان الإسرائيلي على غزة فوراً وبدون شروط، ثم كان الجهد الذي بذله سمو وزير خارجية خادم الحرمين الشريفين في عقد المؤتمر الوزاري العربي، الذي ترأسه سموه، وصاغ قراراته المتمثلة في: الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وفتح المعابر، ومنع سياسة الحصار والإغلاق ضد الشعب الفلسطيني. وقادت الدبلوماسية السعودية - بتوجيه مباشر من خادم الحرمين الشريفين - حملة دبلوماسية غيرمسبوقة في مجلس الأمن. كانت محط أنظار العالم وتقديره، ولقد قادت تلك الجهود المخلصة التي تابعها وأشرف عليها بطريقة مباشرة خادم الحرمين الشريفين إلى إصدار مجلس الأمن القرار الدولي رقم (١٨٦٠) القاضي بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها بعد العدوان، وفتح المعابر، وتسهيل وصول المعونات

الإنسانية والطبية إلى غزة، والبدء في الحل السياسي وفق الآليات التي نصّت عليها المبادرة التي قدمتها جمهورية مصر العربية. وكان الجهد الدبلوماسي لسمو وزير خارجية المملكة محل تقدير وإعجاب المجتمع الدولي، لما اتسم به من قوة وصرامة في التمسك بالحقوق والمطالب العربية. ورصانة في الأداء. وإبداع في الأسلوب الدبلوماسي الراقي.

ثم كانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين بإطلاق الحملة الشعبية لنصرة ومساعدة أهل غزة، وأخذت المساعدات السعودية تتدفق إلى داخل غزة عبر معبر منفذ رفح البري، وتم نقل المرضى الفلسطينيين بطائرات الإسعاف الجوي إلى مستشفيات المملكة، حيث عادهم خادم الحرمين الشريفين ليضمّد بيديه الحانيتين وبأصالته العربية جراح هؤلاء المنكوبين، وكانت مكرمة الشعب السعودي ـ التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين ـ بالتبرع السعودي بمليار دولار لإعادة إعمار غزة، ومبادرته الكريمة التي أنقذت مؤتمر القمة العربي في الكويت من الفشل بإعلانه مبادرة المصالحة العربية، حفاظاً على حقوق الأمة وتضامنها، متسامياً على الجراح التي أحدثتها بعض المغامرات والمغامرين من الأشقاء العرب.

وهكذا عبّر القائد السعودي الكبير عن وعي استراتيجي لأهمية المرحلة وخطورتها، وإدراكاً حكيماً بأهمية القضية الفلسطينية وأهمية دور المملكة التاريخي في إطار وعي جلالته الاستراتيجي بأهمية المملكة. انطلاقاً من كل تلك المعطيات وتوظيفاً لها يجيء الاهتمام السعودي التاريخي بلا انقطاع بالقضية الفلسطينية، فالملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) لم يترك فرصة متاحة لإثارة هذه القضية على المستويين الدولي والعربي، إلاّ واغتنمها لشرح أبعادها، وخطورتها على الأمن الإقليمي، وبحسه وعقله عمل على كل الجبهات المؤثرة على سير القضية حتى تظل قائمة تنبض بالحيوية وتحظى بالأهمية، وجاهد (يرحمه الله) من خلال مخاطبة قادة الدول الكبرى بالرسائل والمقابلات بشأن هذه القضية، والتقى لجان التحقيق التي أوفدتها بريطانيا والولايات المتحدة، وأرسل مندوبه لحضور المؤتمرات الدولية للتباحث بشأن القضية الفلسطينية، وأكّد في كل مناسبة على عروبة فلسطين وحق العرب فيها منذ فجر التاريخ، وكان يفرق بين اليهودية كديانة وبين الصهيونية كحركة سياسية استعمارية، ويفنّد مشروعية الاحتلال الصهيوني ويحذّر من مخاطره، ويطالب بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين، ويحفظ له التاريخ نظرته العميقة للكفاح الفلسطيني ودعم المجاهدين مادياً ومعنوياً.

وقد جاءت القضية في صلب المفاوضات التي تمت بينه وبين الحكومة البريطانية في اجتماعات (وادي العقيق) في عام ١٩٢٦م بشأن إلغاء معاهدة (القطيف)، وتوقيع معاهدة جديدة يكون فيها الملك عبدالعزيز الند للند للحكومة البريطانية مقابل اعترافه بمركز خاص للبريطانيين في فلسطين، وبوعد بلفور المتضمَّن في صك الانتداب البريطاني، وهو ما رفضه الملك، ووقف مع الشعب

الفلسطيني في ثورته عام ١٩٢٩م، وفي مؤتمر لندن عام ١٩٣٥م المعروف بالمائدة المستديرة، كما أمدّه بالمؤن الإغاثية عقب الإضراب العام أو ما سُمي (الثورة الفلسطينية الكبرى) عام ١٩٣٦م، ورفض مشروع تقسيم فلسطين الذي أقرته لجنة (بيل) عام ١٩٣٦م، وكلّف ابنه الأمير (فيصل) بتكوين لجان شعبية في جميع أنحاء السعودية لجمع التبرعات لفلسطين وشعبها، وبالتالي كان طبيعياً أن يرفض عرض (حاييم وايزمان)، الذي كان يقضي بحصوله على ٢٠ مليون دولار مقابل إجلاء الفلسطينيين عن أرض فلسطين إلى مكان آخر، وقد سيطر موضوع الهجرة اليهودية على مباحثاته مع كل من الرئيس الأمريكي (روزفلت)، ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)، ولتمسكه بالثوابت القومية وصفه الأخير بأنه: «أصلب وأعند حلف لنا يعارضنا بالنسبة إلى القضية الفلسطينية».

ولتسهيل الاتصالات مع الشعب الفلسطيني وتيسير الدعم لقضيته، أسست المملكة قنصلية عامة له في مدينة القدس عام ١٩٤٣م، كما دافعت عن القضية في المحافل الدولية، حيث تقدمت عام ١٩٤٧م ـ من خلال مفوضيتها في واشنطن ـ بمذكرة إلى سكرتير منظمة الأمم المتحدة، لتدرج على جدول أعمالها طلب الحكومة السعودية إنهاء الانتداب على فلسطين والاعتراف باستقلالها.

وعلى المستوى الشعبي، فتح الملك عام ١٩٤٧م باب التطوع، وقامت المملكة بشراء الأسلحة وتسليمها للفلسطينيين، وتشكيل لجان شعبية لجمع التبرعات النقدية والعينية لهم، وفتحت أبوابها لعدد كبير من الفلسطينيين للعمل فيها من خلال المشروعات الرامية لمساعدتهم على تحسين أحوالهم، مع استمرار هذا الدعم للقضية الفلسطينية من خلال تقديم المبادرات المتتالية لحل هذه القضية، مثل: مشروع الملك فهد للسلام في موتمر القمة العربية الذي عقد بمدينة (فاس) المغربية عام ١٩٨٢م، والذي أصبح أساساً للمشروع العربي للسلام ولمؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١م، وتلته مبادرة ولي العهد ـ آنذاك ـ الأمير عبدالله في قمة بيروت مارس ٢٠٠٢م التي تبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحّد لحل النزاع العربي الفلسطيني، وتتلخص في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، والقبول بقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس، وكذلك حل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، مقابل قيام علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية.

ولم يقتصر الدعم السعودي للقضية الفلسطينية على الدعم السياسي، بل امتد إلى الدعمين المادي والمعنوي، حيث قدّمت دعماً مالياً في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧م، مروراً بقمة بغداد عام ١٩٧٨م، وقمة الجزائر الطارئة عام ١٩٨٧م، كما قدمت دعماً في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، وبادرت في قمة القاهرة ٢٠٠٠م إلى اقتراح بإنشاء صندوقين باسم: (صندوق الأقصى) و (صندوق انتفاضة القدس)، وأوفت بكامل مساهماتها ـ حسب قمة بيروت ٢٠٠٢م ـ لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية وكذلك في قمة تونس ٢٠٠٤م، ثم تبنت القمة العربية عام ٢٠٠٥م مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله).

واستمر الجهد السعودي حتى الآن، وتزامنت الجهود السعودية المخلصة نصرة للقضية الفلسطينية مع مبادرة مصرية وضعت كلية لتطبيق القرار الدولي رقم (١٨٦٠) في موقف أشبه بالإدراك المتزامن لقادة البلدين بوجود فراغ تحاول أطراف إقليمية ودولية أخرى أن تملأه بما يخدم مصالحها في الأساس، التي هي بعيدة كل البعد عن مصالح العرب، ويؤكد ذلك أيضاً ما لاحظه المراقبون

من أن هناك من يحاول استغلال القضية الفلسطينية لمصالحه السياسية الخاصة، وهكذا تحاول المملكة ـ تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين ـ أن تعيد مفهوم الأمن القومي العربي إلى المقدمة بمنظور جديد، للقضاء على آمال الطامعين في المنطقة.

ورغم جهود المخلصين لنصرة القضية الفلسطينية، إلاّ أنها صادفت في مسيرتها كثيراً من العوائق والعقبات، وكان أشد ما عانته هذه القضية في الآونة الأخيرة، ذلك الاحتقان السياسي بين الفلسطينيين، والذي بلغ حد الصدام والمواجهة بين فصائلهم، مما أدى إلى سقوط قتلى على جانبي الفريقين الفلسطينيين الرئيسين، وبات الأمر ينذر بعواقب وخيمة على جموع الشعب الفلسطيني، الذين عانوا عقوداً طويلة في ظل الاحتلال، وكانت أصدق الكلمات تعبيراً عن هذه الحالة ما قاله خادم الحرمين الشريفين: «إن الخلاف بين الأشقاء لا يحتمل ما يحدث، وإن لم يضع له العقلاء في فلسطين حداً حاسماً فورياً، فسوف يستنزف كل طاقاتنا، ليقضي على كل المنجزات النضالية الفلسطينية، وسيحرم الشعب الفلسطيني الصامد كل أمل في نفض جحيم الاحتلال الصهيوني الغاشم، وإقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة، وهو ما لا نرضاه لأشقائنا، ولا يرضاه كل الشرفاء في العالم.

لقد استدعت المملكة رصيدها الهائل وحضورها الفعّال في خدمة القضية الفلسطينية، وبذلت جهدها المخلص في توحيد الصف، ولملمة الجراح، واستعادة المشروع الفلسطيني الواعد في تحرير الأرض، واستنقاذ قضيته من جديد، فالمملكة بثقلها الحضاري وحضورها السياسي لا تقبل أن تقف من أزمة أمتها موقف المتفرج، ولا تقبل أن ينفرط عقد الشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع منها، خصوصاً وأن ما يجري لا يخدم القضية بأي شكل من الأشكال، بل على العكس يعطي العدو المحتلّ حججاً جديدة بعدم قدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم، وإنشاء حكومة تمثلهم، لذلك، كانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز (يحفظه الله) بدعوة الأشقاء للتحاور في رحاب الحرم المكي الشريف رأباً للصدع، وجمعاً للكلمة، وتوحيداً للصف، وحقناً للدماء، معلنة عن ميلاد فجر جديد لأبناء فلسطين ليكونوا على قلب رجل واحد.

وكان منطلق دعوة خادم الحرمين الشريفين هو رعاية الشعب الفلسطيني، وحمايته، ومساندته، وإخراجه من محنته، وإيجاد الحل العادل لقضيته، ورفع الحصار المفروض عليه، انطلاقاً من قناعة تامة بضرورة المحافظة على القضية الفلسطينية كقضية عالمية أوجدها استعمار استيطاني. لقد حرص خادم الحرمين الشريفين على إنجاز اتفاق تاريخي ينأى بالقضية عن كل التدخلات الضارة بمسيرتها، ويعيد للدولة الفلسطينية وقدسها الشريف الأولوية والمكانة، ويعيد الثقة بين أخوة النضال وشركاء الكفاح.

وهكذا كان اتفاق مكة الذي بذل فيه خادم الحرمين الشريفين أصدق الجهود، ولكن للأسف لم يحترم الفرقاء ذلك الاتفاق، ومن ذلك الاختلاف والتفرّق نفّذ العدو الإسرائيلي عدوانه على غزة نهاية عام ٢٠٠٨م.

ولا شك أن السياسة السعودية باتباعها لهذا النهج الحكيم ذي المنطلقات والمبادئ الثابتة، ستظل مؤهلة للاستمرار في دورها الإيجابي لقضايا أمتيها العربية والإسلامية، والحريص على وحدة الصف وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة وشعوب العالم أجمع ■